

يعتبر موضوع حرية الرأي من الموضوعات التي إسترعت إهتمام الباحثين وإنشغالاتهم، وساعد على ذلك تعدد منافذ الإتصال وتنوع وسائله وكثيرا، خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الإتصالات، وهكذا أصبح للرأي المسموع أو المكتوب الأثر الكبير في حياة الناس، فالواحد منا يُصبح ويمسي على مضامين الرأي حتى غدا جزء من حياتنا. وتعد حرية الرأي المدخل الحقيقي لممارسة الكثير من الحريات الحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها، كما تعتبر من أهم الحريات الإنسانية على الإطلاق، وتسمح بتكوين آرائه وأفكاره في شتى القضايا، وبالشكل الذي يمليه عليه ضميره أو وجدانه وغدت من الأصول الدستورية الثابتة في كل بلد ديمقراطي متحضر. كما تعد من الدعامات الأساسية والعمود الفقري التي تقوم عليه النظم الديمقراطية وأحد الشروط الأساسية لتقدم المجتمع وتطوره . ويقصد بها قدرة الفرد على التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية تامة بغض النظر عن الوسيلة التي يستخدمها سواء هي الصحف، أو عن طريق الإذاعة أو التلفزيون، أو السينما أو الأنترنت ونظرا للدور الأساسي الذي تلعبه حرية الرأي بصفة خاصة كإحدى صور الحريات الفكرية في تكوين الشخصية الإنسانية وإبراز ملامحها وخصائصها، كما تعتبر المرآة الحقيقية العاكسة لشخصية الإنسان التي تميزه عن غيره من الكائنات الحية، حيث لا يمكن الفصل بين شخص الإنسان وحقه في التعبير عن آرائه كما يريد، كما تعتبر معيارا لقياس الديمقراطية السائدة في ذلك المجتمع، فلا يمكن إعتبار مجتمع ما بأنه ديمقراطي دون أن يؤمن درجة عالية من الحماية للتعبير عن الفكر، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في ذلك التعبير . تمثل حرية الرأي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية، وهي ضمانة أساسية للديمقراطية وأحدى مظاهرها الأكثر بروزا، نتيجة لتحقيقها للعديد من الفوائد العملية التي تعود على المجتمع بأسره بإعتبارها وسيلة لرقابة الشعب على حكامه، حرية الرأي أداة المجتمع لتحقيق آماله وأهدافه، بالإضافة إلى أنها وسيلة لرد الطغيان ومقاومة الظلم . لذلك أقرت بها كافة الإعلانات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان والإتفاقيات الدولية والدساتير والتشريعات الوضعية، إذ بدون حرية الرأي من الممكن أن تنتهك الحريات الأخرى وتضيع، ولا يستطيع الفرد الدفاع عنها. وحيث أن الدين الإسلامي هو دين حياة وخاتمة الشرائع السماوية وأكملها فقد بدأ كاملا منذ عصر المصطفى صلى الله عليه وسلم فقد أهتم بحرية الرأي وصاغها في أفضل نظام وأكملاه. وتستمد قوانين المنظمة لصور مظاهر حرية الرأي أساسها من الدستور والإتفاقيات الدولية، وبناء على ذلك لا تستطيع مصادرة الحريات العامة، من دون مخالفة الدستور والقانون الدولي. والواقع أن مفاهيم مثل حرية الإعلام والإتصال والوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة، لا يناعز فيه أحد، في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وإتفاقيات دولية وعالمية وإقليمية أخرى. ونادرا ما يوجد دستور من دساتير دول العالم ينكر حرية الرأي صراحة . تأخذ الحريات الأساسية في النظام القانوني موقع الصدارة، بل تعتبر محورا لكل نشاط قانوني، أولا : أهمية الدراسة يعتبر موضوع ضمانات حرية الرأي في التشريع الجزائري واحدا من المواضيع التي تستحق البحث والدراسة ذلك لأن : - كونه من الموضوعات ذات صلة وثيقة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية، تلك الحقوق التي داومت البشرية جميعها على صيانتها وأولتها مزيدا من الإهتمام. - وتبرز بشكل واضح إذا علمنا أن الحماية القضائية والدستورية هي التعبير الحي عن قوة النظام في مقاومة إنحراف وتعسف السلطات القائمة على تطبيق القوانين. ثانيا : دوافع الموضوع أدت مجموعة من الدوافع لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي: الدوافع الذاتية: لم يكن الموضوع في بادئ الأمر من إختياري الشخصي، وذلك بعد رفض العديد من العناوين من طرف الجهة المخول لها ذلك، وبعد عدة تغييرات جاء الإختيار على هذا الموضوع بالذات، وحينما وقعت عيني عليه تحركت بداخلي دوافع أولها أنه محل نقاش بين الأوساط الأكاديمية وكذلك لدى صناع القرار، وذلك ما زاد تعلقي به والبحث فيه بكل رغبة وإقبال وشغف . و السبب أيضا يتعلق بمدى الإهمال الذي تعرضت له حرية الرأي مع أنها تمثل أم الحريات، وبالنظر لما لها من دور جبار في ترقية الفرد والمجتمع وبث روح المنافسة التي تفرز الكفاءة، حيث لم ترى هذه الحرية النكر إلا في ظل دستور 1989 . الدوافع الموضوعية: تجسدت من خلال محاولة إظهار جوانب خفية من الموضوع يسعى الجميع لمعرفة، حتى وإن كانت متداولة من باب التداول والتعميم لا غير، وذلك بأسلوب أكاديمي موضوعي. وأيضا فيعود إلى ما تحتويها حرية الرأي من قيمة، فهي كما سبقت الإشارة إليها بمثابة أم الحريات الأساسية، إذ في غيابها لا يمكن الحديث عن حرية الفكر لأنها ستبقى حبيسة العقل إذا لم نعبّر عنها، كما يجب التنويه أن المجال الخصب لممارسة هذه الحريات السابقة وغيرها يكون عبر وسائط وهي الجمعيات، والأحزاب السياسية والنقابات، ووسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة وكذا المكتوبة، وفي مختلف المجالات الاقتصادية الثقافية والعلمية والدينية، ثالثا : إشكالية الدراسة تبرز إشكالية موضوع "ضمانات حرية الرأي في القانون الجزائري" في البداية من خلال البحث عن الضمانات المقدمة من طرف سلطات التشريع الجزائري المقررة لحرية الرأي، ومن هذا المنطلق

يمكن طرح الإشكالية التالية: "إلى أي مدى وُفق التشريع الجزائري في القوانين التي تسمح بممارسة حرية الرأي؟ وما مدى توازن ضوابط ممارستها؟ وما مدى كفاية الضمانات القضائية الدستورية لحمايتها؟ كما يمكننا أننطرح جملة من الإشكاليات الفرعية كما يلي: • كيف تطورت حرية الرأي في الدساتير الجزائرية؟ رابعا : صعوبات البحث قد لا تكمن الصعوبات في قلة المراجع، وإنما تكون وفرتها وتعددتها من أحد الصعوبات التي واجهت البحث، ذلك لأننا وجدنا أنفسنا مجبرين على وضع نسق واضح في إستغلال هذه المراجع، إنطلاقا من تنوعها بين الكتب والرسائل الجامعية والمقالات،